E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.6/2021/4
15 July 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الثانية
دورة افتراضية، 15-16 أيلول/سبتمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة التعاون الفني

موجز

تتضمّن هذه الوثيقة لمحة عن أنشطة التعاون الفني التي نفذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي منذ الدورة الأولى للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا، التي عُقدت في عمَّان يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وتركّز الوثيقة على نماذج من الأنشطة تُظهر الترابط بين مهام الإسكوا الثلاث، كمؤسسةٍ بحثية تُنتِج دراسات لدعم الإصلاحات على مستوى السياسات العامة، وبيتٍ للخبرة يقدِّم المشورة الفنية لصانعي القرار، وملتقى إقليمي لبناء التوافق بين الدول الأعضاء بشأن ما تواجهه من تحديات وما تقرره من سُبُلٍ للمعالجة. واللجنة مدعوّة لأخذ العلم بما جرى تنفيذه من أنشطة التعاون الفني والتعليق عليه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- تيسير تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي	8-3	3
ثانياً- قياس ورصد وتحسين الأداء في التكامل الإقليمي في مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	12-9	4
ثالثاً- النقل والتجارة في عصر الأوبئة.....	15-13	5
رابعاً- الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتشغيل الموانئ.....	17-16	6
خامساً- التقارير الفنية استجابةً لطلبات من الدول الأعضاء	18	6

مقدمة

1- تقدّم هذه الوثيقة لمحة عن أنشطة التعاون الفني التي نفذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي منذ الدورة الأولى للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا (عمَّان، 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2019).

2- وتشمل هذه الأنشطة دراسات ومنشورات، وورشات عمل، وأنشطة لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال التفاوض على اتفاقات التجارة الثنائية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف لتيسير حركة التجارة وبناء الشراكات. وقد نفذت هذه الأنشطة ضمن مشاريع أو تلبيةً لطلبات واردة من الدول الأعضاء بشأن المساعدة الفنية.

أولاً- تيسير تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي

3- تشارك الإسكوا بفعالية في الأعمال التحضيرية للاتحاد الجمركي العربي، وذلك بتقديم المساعدة في المناقشات والمفاوضات ذات الصلة. وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية، واصلت الإسكوا العمل ضمن هذا المشروع على تطوير القدرات الفنية للخبراء العرب المشاركين في المفاوضات، والمسؤولين عن تصميم السياسات الاقتصادية للتكيُّف مع متطلّبات تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي ورصده والإحاطة بما ينجم عن تنفيذه من آثار. ويتضمن المشروع في آن المناقشات المتعددة الأطراف للتفاوض على مختلف المواضيع المتصلة بالاتحاد الجمركي العربي وتطوير القدرات الوطنية للتنفيذ.

4- وفي هذا السياق، تتولّى الإسكوا حالياً تطوير منصة شاملة على الإنترنت لصانعي السياسات والمشغلين من القطاع الخاص، تتضمن بيانات وتحليلات وأدوات متعلقة بالتجارة، وهي تحت مسمّى مكتب المساعدة في المفاوضات حول الاتحاد الجمركي العربي. وتضع هذه المنصة في متناول مسؤولي التجارة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والخبراء مجموعة واسعة من البيانات والدراسات والأدوات المتعلقة بالسياسات والأسواق التجارية في البلدان العربية وشركائها التجاريين.

5- وأصدرت الإسكوا ورقة بعنوان التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى اتحاد جمركي: الفرص والتحديات (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.9). وتتناول هذه الورقة النواتج الرئيسية لمشروع الاتحاد، وتسلط الضوء على القضايا العالقة التي تحول دون إتمام المفاوضات والآليات التشغيلية اللازمة لتفعيله.

6- ويطالب صانعو السياسات في الدول العربية بإجراء تقييمات لتحديد مدى وحجم تأثير سياسات التجارة الدولية على اقتصادات بلدانهم. وتدعم الإسكوا هذه الطلبات، وقد طورت لهذه الغاية أداة محاكاة للتجارة على نطاق اقتصادات الدول العربية. وتعتمد هذه الأداة التحليلية على نظام نمذجة جبري عام يسهل استخدامه في إجراء المحاكاة التجارية.

7- وتتيح الأداة إجراء المحاكاة لكل بلد على ثلاثة مستويات. يغطي المستوى الأول إصلاحات السياسات التجارية في البلد المعني. ويسمح المستوى الثاني بإجراء محاكاة لإصلاحات السياسة التجارية في البلدان الشريكة في جميع أنحاء العالم. وفي الحالتين، يمكن إجراء محاكاة للإصلاحات التجارية وتحليل أثرها المحتمل

على الاقتصاد. وعلى المستوى الثالث، يمكن تقييم سيناريوهات التغييرات في السياسات في البلد المعني ولدى البلدان الشريكة في نفس الوقت.

8- ويمكن استخدام أداة المحاكاة عبر واجهتين. الأولى مفتوحة لجميع المستخدِمين وتتيح الوصول إلى الميزات الأساسية، والثانية لمستخدِمين معيّنين تمكّنهم من إجراء المحاكاة على المستويات الثلاثة.

ثانياً- قياس ورصد وتحسين الأداء في التكامل الإقليمي في مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

9- يهدف هذا المشروع، الذي ينفذ بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى تعزيز قدرة بلدان نامية مختارة على قياس ورصد وتحسين أداء التكامل الإقليمي. وفي حالة المنطقة العربية، سيجري قياس الأداء في التكامل على مستوى المنطقة، ومع شركائها التجاريين الرئيسيين، ومع سائر العالم.

10- ولهذه الغاية، سيجري تطوير دليل للتكامل الإقليمي، يوضع في متناول جميع أصحاب المصلحة، والعمل على بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية إلى بلدان نامية معيّنة بحيث تتمكن من استخدام المعلومات الناتجة من الدليل في وضع وتحليل السياسات على نحو أفضل، وذلك بهدف تحسين أداء البلدان في التكامل الإقليمي، مع التركيز على التكامل التجاري.

11- وعقدت الإسكوا ورشة تدريبية إقليمية حول نظام قياس ومتابعة وتقييم التكامل الاقتصادي العربي (الرباط، 16-17 كانون الأول/ديسمبر 2019). وهدف الورشة بناء قدرة المشاركين على استخدام أدوات تقييم التجارة التي وضعتها الإسكوا، والاستفادة منها في صياغة الإصلاحات والسياسات الاقتصادية. وقُدِّمت خلال الورشة لمحة عن مختلف أدوات المحاكاة المستخدَمة في التقييم الاستشرافي للسياسات التجارية، والخطوات التي اتُبعت في بنائها، بدءاً من نماذج الجذب، إلى نماذج التوازن الجزئي، إلى نماذج التوازن العام في بلد معيّن وعلى الصعيد العالمي. واكتشف المشاركون كيفية تفسير نتائج النماذج واستخدامها في عمليات اتخاذ القرارات بشأن السياسات.

12- وفي سياق المشروع أيضاً، تعمل الإسكوا على الورقات الفنية الثلاث التالية:

(أ) خطة العمل الوطنية للأردن والمغرب: تحليل المعلومات الأساسية: تهدف خطط العمل الوطنية إلى تحديد الخيارات المتاحة لتذليل القيود وحلحلة الاختناقات التي تحول دون نجاح التكامل التجاري في بلدان معيّنة. ويدعم المشروع عدداً من البلدان في صياغة خطط عمل وطنية تكون بمثابة دليل لوضع سياسات سليمة وقابلة للتنفيذ ترمي إلى تحسين أداء البلدان في مجال التكامل الإقليمي. ويركّز المشروع على بُعد التكامل التجاري وتفاعله مع الأبعاد الأخرى للتكامل الإقليمي (مثل القدرة الإنتاجية، والبنية التحتية). وتبدأ خطة العمل بلمحة عن وضع التكامل الإقليمي، يليها تحديد واضح للقيود والصعوبات التي تعرقل نجاح التكامل الإقليمي للبلد ولا سيما التكامل التجاري، وكيفية التغلب عليها.

(ب) التجارة في الخدمات: تتضمن الورقة قاعدة بيانات متوازنة للتجارة في الخدمات في 191 بلداً خلال الفترة 1998-2018، ضمن 12 فئة من فئات التجارة في الخدمات. وبناءً على المعلومات المتاحة تقدّم تقييمات للتجارة في الخدمات خلال الفترة 2012-2018. وتتيح الورقة بيانات عن التجارة الثنائية في الخدمات يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات في تحسين التجارة في الخدمات، وقد كانت العنصر الأسرع نمواً والأكثر مرونةً في التكامل الاقتصادي العالمي على مدى العقد الماضي، وشكلت محرّكاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام واستحداث فرص العمل. وتتناول الورقة أيضاً خصائص حركة التجارة في الخدمات في جميع أنحاء العالم، وتقدّم أدلة على ضآلة تأثير الاستمرارية الجغرافية، وبدرجة أقل، العلاقات الاستعمارية بين البلدان، في تفسير كثافة حركة التجارة الثنائية في الخدمات.

(ج) أداة التحليل المرتقب: التقييم الاستشرافي لأثر التغيُّرات العالمية والإقليمية على حركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية: تحدد هذه الورقة مجموعة أدوات جديدة لتقييم أثر خطط التكامل والصدمات الخارجية على مؤشرات التبعية. وتتضمن الأداة الجديدة نموذجاً لحركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات على الصعيدين العالمي والإقليمي، حسب مواقع المنشأ والوجهات الرئيسية لبلدان عربية مختارة.

ثالثاً- النقل والتجارة في عصر الأوبئة

13- اشتركت في تنفيذ مشروع الاتصال بالنقل والتجارة في عصر الأوبئة اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهو من الاستجابات في إطار "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة" للتحديات التي تعوق الاتصال بالتجارة والنقل نتيجة لجائحة كوفيد-19. ويروّج المشروع لحلول سلسة وتعاونية، استناداً إلى معايير الأمم المتحدة وأدواتها، بالاستفادة من الخدمات الاستشارية ومنتديات التعاون، ويعزز قدرة البلدان على الحفاظ على الاتصال في ما بينها أثناء الجائحة، من خلال أنشطة تحليلية وتدريبية مصممة خصيصاً حسب ظروفها، وتدابير مؤسسية تسهم في تجنب تجزئة جهود الرقمنة وتسهيل التجارة.

14- وفي إطار هذا المشروع، أصدرت الإسكوا ورقة فنية عن جائحة كوفيد-19: استجابات التجارة وتسهيل التجارة في المنطقة العربية (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.25). وتقدم الورقة نظرة عن تدابير التجارة وتيسير التجارة التي تنفذها البلدان العربية للتخفيف من آثار التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، مع ضمان حصول السكان على المستلزمات الأساسية. ويؤمل أن يثري مضمون الورقة المفاوضات التجارية الجارية بين البلدان العربية وشركائها التجاريين الرئيسيين، إذ تتيح صياغة أحكام محددة لتيسير التجارة في عصر الأزمات والأوبئة.

15- وأجرت الإسكوا أيضاً مسحاً عن تمويل التجارة استهدف المؤسسات المصرفية العاملة في المنطقة والشركات التي تستفيد من التمويل التجاري الذي تؤمّنه هذه المؤسسات. وجمع المسح معلومات من مقدمي التمويل التجاري والمستفيدين منه لتكوين فكرة شاملة عن عددٍ من المواضيع الحاسمة، مثل الإغراق، ومخاطر الامتثال، وخسائر الائتمان، ومخاطر الاحتيال، والتحديات اللوجستية، والإجهاد على سلاسل الإمداد. وقد اضطلعت الإسكوا بهذا الجهد ضمن دورها لتيسير التجارة في المنطقة من خلال زيادة المشاركة في سلاسل

القيمة العالمية، ما يؤدي حتماً إلى استحداث فرص العمل والحد من الفقر. وستسهم نتائج المسح في صياغة برامج ومنتجات جديدة تتعلق بتمويل التجارة في المنطقة العربية.

رابعاً- الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتشغيل الموانئ

16- بناءً على طلبٍ ورد من الكويت، وتلبيةً لحاجة أعربت عنها عدة دول أعضاء، تعاونت الإسكوا مع البنك الإسلامي للتنمية لعقد اجتماع خبراء إقليمي رفيع المستوى يهدف إلى بناء القدرات في مجال عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتشغيل الموانئ. وعُقد الاجتماع في عمَّان يومي 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بهدف تعزيز قدرة كبار المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع العام في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن الموانئ، ولا سيما إعداد وصياغة عقود الشراكة، وتقديم العروض والاختيار، وإعادة التفاوض وحل النزاعات. وعُرضت ونوقشت خلال الاجتماع المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لدعم الحكومات في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع شاملة للشراكات بين القطاعين العام والخاص تعطي الأولوية للناس، وتركز على الاستدامة البيئية وعلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في الموانئ، ومنهم العمال.

17- ويقدم تقرير ورشة العمل لمحة شاملة عن نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تشييد الموانئ وإدارتها وتشغيلها. كما يقدم معايير لتحديد تصنيف الميناء على أنه "ميناء رئيسي"، بما في ذلك وضع بلد أو ميناء في الشبكة العالمية لشحن الحاويات (القدرة الاتصالية) كعامل هام لتحديد إمكانية الوصول إلى التجارة العالمية، وتكاليف التجارة، والقدرة التنافسية. ويتناول التقرير أيضاً التحديات والمخاطر التي تواجهها الموانئ، ومنها سوء تحديد المواقع التجارية وتوجهها، ما يؤثر سلباً على قطاعي التجارة الخارجية والنقل. كما يتوقف عند دور الموانئ الصغيرة في خدمة الأسواق الداخلية والمحلية ودور مشغلي الموانئ في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشرق العربي، علماً أن حوالي 20 في المائة من الشحنات البحرية في العالم تمر عبر هذه الموانئ نظراً لموقعها الجغرافي.

خامساً- التقارير الفنية استجابةً لطلبات من الدول الأعضاء

18- أصدرت الإسكوا، في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تقريرين استجابةً لطلبات واردة من البلدان.

(أ) المناطق الحرة واتفاقيات التجارة التفضيلية: حالة المنطقة العربية (E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.1): أُعِدَّ هذا التقرير استجابةً لطلب من المغرب، والهدف منه زيادة المعرفة بكيفية الاستفادة من الفرص التي تتيحها المناطق الحرة في إطار التكامل العربي وتطوير التجارة بين البلدان العربية. ويبين التقرير أن تجارب الاتفاقات التجارية الإقليمية وقواعد المنشأ وغيرها من المراجع يمكن أن تشكل أساساً متيناً لإيجاد حلول في المناقشات المقبلة بشأن هذه المسائل.

(ب) التحول والنمو الاستراتيجي: مسار لبنان إلى الانتعاش الاقتصادي من خلال التنويع (غير منشور، موجّه إلى البلد مُقَدِّم الطلب): يُظهر تحليل خرائط حيّز المنتجات اللبنانية من عام 2000 إلى عام 2018 أنه كان أمام البلد فرص كثيرة للتنويع إلى منتجات جديدة أكثر تعقيداً تحقق مكاسب عالية، لا سيما في الآلات الكهربائية والصناعية ومكونات المركبات. ويحدد التحليل 50 منتجاً استراتيجياً يمكن للبنان التركيز عليها، استناداً إلى معايير مثل القدرة التنافسية، وسهولة الإنتاج النسبية، وإمكانات التصدير أو المكاسب التي يمكن أن تحققها المنتجات الأكثر تعقيداً. وينقسم التقرير إلى ستة أقسام. يركّز القسم الأول على الدور الأساسي للتدخلات الحكومية في تيسير عملية التحويل

الهيكلي، ويعرض القسم الثاني المعالم الرئيسية للاقتصاد اللبناني، ويبيّن القسم الثالث منهجية حيّز المنتجات، ويتوقّف القسم الرابع عند القطاعات التي حددتها منهجية حيّز المنتجات للإنتاج الصناعي في المستقبل، ويقترح القسم الخامس تدابير السياسة العامة المناسبة للبنان، ويتضمّن القسم الأخير توصيات واستراتيجية التنفيذ.